

الاستعانة بنتائج التحقيقات القضائية الدولية لتجريم المقاومة

الوزير اوريك روزنتال يحرض الاوروبيين على تصنيف الحزب اراهابيا

هولندا حليفة إسرائيل الأولى في أوروبا. وفي عهد الحكومة الحالية، التي يترأسها مارك روتا منذ 2010، تطوّرت العلاقات بين البلدين الى حدّ استدعى تحوّلها الى رأس حربة في مواجهة كلّ من ينتقد إسرائيل. ممنوع على الفلسطينيين أن ينعموا بدولة، وأن يعلنوا قيامها «من طرف واحد». أما حزب الله، الذي يمثل تهديداً لأمن

إسرائيل، فيبدو أن وزير خارجية هولندا، اوريال روزنتال، قد تولى مسؤولية مطاردته والتحريض على تجريمه قضائياً في المحاكم المحلية والدولية، مهما كان الثمن، لتبرير معاقبة كلّ من يرتبط به حتى لو كان ذلك يعني اعلان حرب سياسية واقتصادية على مكون أساسي من المجتمع اللبناني، وشريك في مؤسسات الجمهورية اللبنانية

فايوس ينتظر نتائج التحقيقات القضائية في بورغاس لتجريم حزب الله

وزير خارجية هولندا يطارد حزب الله



عمر نشابة

«لدي معلومات تفيد أن حزب الله يتدخل في الحرب الأهلية السورية، بمساعدة الإيرانيين، وذلك من أجل تقديم الدعم للمنظام وللمليشيات التي تدعمه»، قال وزير الخارجية الهولندي، اوريال روزنتال، في مقرّ الأمم المتحدة في نيويورك على هامش انعقاد الجمعية العامة الأسبوع الفأنت. واستغلّ روزنتال هذه المناسبة لتجديد دعوته الدول الأوروبية الأخرى الى إدراج حزب الله على لائحة المنظمات الإرهابية، تمهيداً لفرض عقوبات بحق مناصريه والمنتسبين اليه. وكان روزنتال قد بدأ حثّ الاتحاد الأوروبي، في 8 ايلول الفأنت، على الانضمام إلى الولايات المتحدة في فرض عقوبات على حزب الله بحجة «دعمه الرئيس السوري بشار الأسد»، علماً أنه لا أدلة حسية تثبت أن هذا الدعم هو دعم عسكري ومادي. أما بشأن الدعم السياسي، فيذكر أن منظمة الأمم المتحدة ما زالت حتى اليوم، تعترف بالأسد رئيساً شرعياً للجمهورية العربية السورية.

الوزير الهولندي قال، على هامش اجتماع لوزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي في قبرص، عقد مطلع الشهر الفأنت لمناقشة رد فعل الاتحاد تجاه الأزمة السورية، «دعونا لفترة طويلة لاتخاذ اجراءات اوروربية ضد حزب الله». وتعود «الفترة الطويلة» هذه الى ما قبل الأزمة السورية. وأضاف روزنتال إن هذه الإجراءات «من شأنها ان تمكن الاتحاد من تجميد اصول حزب الله في أوروبا».

لكن عدد الدول التي تعدّ الحزب منظمة إرهابية لا يزيد على ست، وهي الولايات المتحدة الأميركية وكندا وأستراليا وهولندا ونيوزيلندا وإسرائيل، أما المملكة المتحدة، فتعدّ الجناح العسكري للحزب إرهابياً دون الجناح السياسي. يذكر أن هولندا كانت قد صنّفت حزب الله منظمة إرهابية عام 2004. وورد في التقرير السنوي للاستخبارات الهولندية (2004) أن «التحقيقات دلت على أن هيئة تنسيق موحدة تدير الجناحين العسكري والسياسي للحزب، وبالتالي فإن هولندا لا تفترق بين الجناحين».

لكن جميع دول الاتحاد الأوروبي باستثناء هولندا والمملكة المتحدة، بما فيها الدول التي أضفت حركة «حماس» إلى القائمة السوداء، قاومت الضغوط الهولندية والأميركية والإسرائيلية من أجل اتخاذ الخطوة نفسها تجاه حزب الله. فالمسؤولون في تلك الدول رأوا أن هذه الخطوة من شأنها أن تخل بتوازن القوى في لبنان، وتزيد حدة التوتر في منطقة الشرق الأوسط، ما لا يتناسب مع سياستهم الخارجية، لكن لتعليق وزير الخارجية الفرنسي، لوران فابيوس، على مناشدة روزنتال إشارة الى آليات مباشرة تستخدم حالياً لتجريم الحزب، ولن يحسم الأمر الا بعد اتمامها المهمات المكلفة بها. فابيوس قال إنه «لتصنيف جماعة بأنها منظمة إرهابية يجب ان تكون هناك عملية قضائية ضد هذه المنظمة، وهو ما لا ينطبق عليها في الوقت الحالي». وقد يتحقق هذا الشرط

من خلال التحقيق الذي تجريه بلغاريا في تفجير أودي بحياة إسرائيليين في منتجع بورغاس على البحر الاسود في تموز الفأنت، اذا أثبت هذا التحقيق صحة الاتهام الإسرائيلي لحزب الله بتدبير الهجوم بالتعاون مع إيران. ولا شك أن اتهام المدعي العام في المحكمة الدولية الخاصة بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري أربعة رجال منتسبين الى الحزب يسهم على نحو أساسي في عدّه منظمة إرهابية. فالمحكمة الخاصة بلبنان هي اول محكمة دولية مخصصة للنظر بجريمة إرهابية. على أي حال، وبانتظار نتائج التحقيقات البلغارية وحكم المحكمة الدولية، التي لم تبدأ حتى اليوم جلساتها بالانعقاد، لم يقدم روزنتال أي معلومات تثبت صحة ادعائه، وما من دلائل حسية تؤكّد تدخل حزب الله في سوريا. وبالتالي يبدو الوزير الهولندي كأنه يستفيد من جولة التحريض على الحزب، التي اشتدت بعد اشتعال الأزمة في سوريا لاستهدافه، بينما الخلفية السياسية لمواقفه تكشف حقيقة الأمر.

خلفية صهيونية متطرفة

لوزير الخارجية الهولندي صلات عائلية بإسرائيل، فإضافة الى كون زوجته إسرائيلية، فإن إحدى شقيقاته تعيش في عسقلان والثانية في حيفا. ويعدّ اوريال روزنتال أكثر الشخصيات السياسية الأوروبية دعماً للصهيونية، ورفضاً لإعلان قيام دولة فلسطين «من جانب واحد». وكان قد شدّد، في رسالة الى الأمم المتحدة (22 ايلول الفأنت)، على ان بلاده ترفض «قبول فلسطين بصفة مراقب في الأمم المتحدة، لان صفة المراقب تعطي فلسطين الحق في ان تكون جزءاً من الأمم المتحدة، لكن دون ان يكون لها حق التصويت، والفاتيكان هي الدولة الوحيدة التي لها صفة المراقب».

روزنتال كان قد علق على مبادرة اعتراف الامم المتحدة بدولة فلسطين، قائلاً «إن الحكومة الهولندية لا تساند هذا التهمج على إسرائيل، وهذا التهمج يجب ألا يسانده أحد». ورداً على الانتقادات الأوروبية لبعض الممارسات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، قال الوزير الهولندي «انا أؤمن أن في إمكاننا ان نعبر عن قلقنا ونقدنا على نحو أكثر فعالية من خلال توطيد المزيد من العلاقات مع إسرائيل لا باتخاذ موقف مضاد لها».

جاء هذا الحديث خلال مؤتمر هرتزليا الإسرائيلي، حيث أوضح أن هذه السياسة تجاه إسرائيل هي من بين «الأهداف المتفق عليها في الائتلاف الحكومي الحالي». وأضاف إن «هولندا سوف تقوم بمزيد من الاستثمار في العلاقات مع إسرائيل».

عضو البرلمان الهولندي عن حزب اليسار الأخضر، اريان الفاصد (من أصل فلسطيني)، ذكر أخيراً أن «اعلان روزنتال انه يريد وضع حد للتهمج على إسرائيل يختلف عن القول إننا مستعدون لتسهيل عملية السلام. وإننا داعمون لحقوق الإنسان، لكن لا، فأولويات الوزير مختلفة».

عدد الدول التي تعدّ الحزب منظمة إرهابية لا يزيد على ست

أكثر من 4 مليارات يورو من أوروبا إلى إسرائيل



لوزير الخارجية الهولندي صلات عائلية بإسرائيل إضافة الى كون زوجته إسرائيلية

المنح الأوروبية خلال أعوام البرنامج المقرر. المستفيد الإسرائيلي الأكبر من هذه المنح هو شركات الأسلحة الإسرائيلية، مثل شركة Israel Aerospace Company وشركة Elbit. وهي نفس الشركات المستفيدة من الاحتلال ومن الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة.

«أوروبا هي الحليفة الاستراتيجية لإسرائيل، وعلى بعض السياسيين الفلسطينيين أن يتخلوا عن سذاجتهم بأن لدى أوروبا مفاتيح الحل»، كتب الصحافي الأيرلندي، ديفيد كرونن، في «التحالف الأوروبي مع إسرائيل، كيف تدعم أوروبا الاحتلال» (صدر عام 2011). ولا شك أن حجم التعاون التكنولوجي والعسكري والاقتصادي بين إسرائيل ودول الاتحاد الأوروبي يصل الى مستويات مذهلة، حيث تعدّ إسرائيل الشريك الأجنبي الرئيسي في برنامج التعاون التكنولوجي والمعلوماتي في الاتحاد الأوروبي 2007-2013. إذ يشارك الإسرائيليون في ما لا يقل عن 800 مشروع وبحث أوروبي يمولها الاتحاد الأوروبي بمبلغ مقداره 4,3 مليارات يورو، ومن المتوقع أن يحصل الإسرائيليون على 500 مليون يورو من